مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد 03 – ديسمبر 2021

OEB Univ. Publish. Co.

الصدمات الاقتصادية المتوقعة –خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي–

Expected economic shocks - Britain's exit from the European Union -

د سكينة حملاوي*، جامعة الوادي، الجزائر.
hamlaoui.sold@gmail.com
أ.د رقية حساتي، جامعة بسكرة، الجزائر.
rekia.hassani@univ-biskra.dz

تاريخ التسليم:(2020/10/25)، تاريخ المراجعة:(2020/11/12)،تاريخ القبول:(2021/12/28)

ملخص :

بعد عضوية صمدت لأكثر من سبعة وأربعين عاما. بريطانيا تغادر رسميا الاتحاد الأوروبي، وتهدف هاته الدراسة في تحديد اهم الصدمات الاقتصادية المتوقعة لكليهما، وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والاسواق المالية والتجارة. فقد توصلنا الى ان خروجها اثار عدة انعكاسات اقتصادية سواء على بريطانيا نفسها وعلى الاتحاد الاوروبي.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الاوروبي، عضوية بريطانيا، ازمة اليورو، الانعكاسات الاقتصادية لمغادرة بريطانيا من الاتحاد الاوروبي.

Abstract :

After membership it has lasted for more than forty-seven years. Britain officially leaves the European Union, and this study aims to identify the most important economic shocks expected for both of them, and their implications for economic growth, financial markets and trade. We have concluded that its exit has had several economic repercussions, both on Britain itself and on the European Union.

Keywords: European Union, British membership, the euro crisis, the economic implications of Britain's departure from the European Union..

* المؤلف المراسل: د سكينة حملاوي، الإيميل: hamlaoui.sold@gmail.com

مقدمة:

مهما كانت طبيعة الخروج من الاتحاد الأوروبي فإن اقتصاد بريطانيا سيكون أصغر مما كان عليه ضمن التكتل، وبما أن الحكومة ترفض البقاء في الاتحاد الجمركي والسوق الموحدة فإنها تختار اتفاق الخروج لمصالح بريطانيا يحتم عليها أن تبقى أقرب ما يمكن من الاتحاد الأوروبي، وعلى الدول الأعضاء في التكتل الأوروبي أيضا الاعتراف بفوائد بقاء علاقتها قوية مع بريطانيا، وأن ينعكس ذلك على المفاوضات الخروج. فقد كانت الثلاثة أعوام الماضية من أكثر الفترات اضطرابا في علاقة بريطانيا بالاتحاد الاوروبي، إذ هز الخروج من الاتحاد الأوروبي اقتصاديات كليهما، وأثار عدة انعكاسات اقتصادية على مستوى اقتصادياتهما، وسوف نطرح هذا من خلال الاشكالية التالية:

ماهي الصدمات الاقتصادية المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي؟

اما فرضيات الدراسة تتمثل في ما يلي:

- تأثر بريطانيا بالأزمات الاقتصادية الاخيرة خاصة ازمة منطقة الاورو ادى الى قرار الخروج من الاتحاد الاوروبي.
- تأثر العلاقات الاقتصادية لبريطانيا خاصة العلاقة الوطيدة التي تربطها بالاتحاد الاوروبي.
- تأثر وحدة الاتحاد الاوروبي لقرار خروج بريطانيا.

وتهدف الدراسة الى تحديد اهم الصدمات الاقتصادية المتوقعة بين الاتحاد الاوروبي وبريطانيا، إضافة اظهار انعكاسات خروجها منه، لكن مغادرة بريطانيا يعتبر خسارة كبرى له. فقد اعتمدنا على التحليل الوصفي من خلال الحقائق والاحصائيات المرتبطة بالدراسة.

2. الاطار العام "عضوية بريطانيا في الاتحاد الاوروبي"

كانت بريطانيا عضو في العديد من المنظمات الدولية بل ومؤسس في جزء منها مجلس اوروبا والمنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادي، رغم هذا لم تنظم بريطانيا للمجموعة الاوروبية، رغم انها وقعت على اتفاقية انتساب وظل الحال حتى انشاء الجماعة الاوروبية، الا انها في الخير انظمت الى الاتحاد الاوروبي (عطا الله 2017، 4) ،لكن أول ما ظهر الجدل حولها في بريطانيا كان في أروقة حزب العمال البريطاني، التيار الذي تزعم الترويج لعملية الانفصال من الاتحاد الأوروبي، وقد استطاع التيار المحافظ أن يحشد ثم يستحوذ على تفكير الكثير من البريطانيين خاصة من كبار السن الذين لطالما شعروا بحاجة ملحة للعيش في دول الاتحاد الأوروبي. (فريد 2017، 51-52)

1.2مراحل نشأة الاتحاد الاوروبي:

الاتحاد الاوروبي شراكة إقتصادية وسياسية، تضمّ 28 بلد أوروبي، أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول أوروبا، إنطلاقا من فكرة أنّ الدول التي تتبادل المعاملات التجارية لا تتحارب في ما بينها .وتطوّر الاتحاد ليصبح"سوقا موحّدة "تؤمّن حرية تنقّل الأفراد والبضائع

في جميع أنحاء أوروبا وكأن كلّ الدول الأعضاء تشكل بلد ا واحد ا . للإتحاد الأوروبي عملته الخاصة وهي اليورو المتداول في 19 دولة من الدول الأعضاء، وللإتحاد برلمانه الخاص، الذي يضع القواعد و التشريعات في مختلف المجالات (كالبيئة، وسلامة الغذاء، والنقل، وحقوق المستهلك، والتجارة.)... مر الاتحاد الاوروبي بعدة مراحل ومحطات تاريخية لعبت ادوار هامة في تشكيله، ابرز المراحل هي:

- **1951:** تاسيس مجموعة الفحم والصلب الاوروبية من 6 دول هي فرنسا بلجيكا وايطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والمانيا الغربية.
- **1957:** تأسيس المجموعة الاقتصادية الاوروبية وفق معاهدة روما.
- **1968:**تاسيس الاتحاد الجمركي الاوروبي.
- **1979:**اجراء اول انتخابات برلمانية اوروبية عن طريق انتخابات مباشرة.
- **1985:**الاتفاق على ازالة الحدود بين الدول الاوروبية، وفق معاهدة شنغن.
- **1986:**اعتماد القانون الاوروبي الموحد بالإضافة الى تحديد الانتهاء من السوق الاوروبية المشتركة بحلول عام .1993
- **1992:** تغيير اسم المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى الاتحاد الاوروبي بالإضافة الى تحديد بعض الاهداف الاخرى كالاتحاد النقدي، والمواطنة الاوروبية السياسات المشتركة الجديدة ما فيها السياسة الخارجية والامنية والتعاون في قضايا الامن الداخلي، وفق معاهدة ماستريخت.
- **1997:**تعديل اتفاقية السياسة الخارجية والامن، وفق معاهدة امستردام.
- **2002:** بدء تداول العملة الاوروبية الموحدة "اليورو".
- **2009:**بدء سريان معاهدة لشبونة.

والتي وفرت لها الآليات والأجهزة لقيامها بالدور الفاعل والنشط، من أجل أن تكون نموذجا متطورا ورائدا مكونة من 28 بلدا، يضم سوقا مشتركة ونقدا موحدا، وطرفا فاعلا على المستوى العالمي، بتعزيز سياستها المشتركة.

2.2 انضمام بريطانيا للاتحاد الاوروبي:

كانت بريطانيا عضوا في منطقة التجارة الحرة في أوروبا قبل إنضمامها إلى السوق المشتركة ، وهذه العضوية مكّنت كل دولة من دول منطقة التجارة الحرة أن تقوم بالتبادل التجاري في ما بينها دون دفع رسوم جمركية، ولكنها لا تعتبر سوقا موحّدا، لأنّه لا يتعين على الدول الأعضاء أن تدمج إقتصاداتها . وقد تم التوصّل في عام 1992 إلى الصيغة النهائية لسوق الإتحاد الأوروبي الموحّد، الذي يسمح بحرية حركة السلع والخدمات والأموال والأفراد داخل دول الإتحاد الأوروبي، وكأنّه بلدا واحدا ، و يعتبر السّوق الموحّد أكبر إنجازات الاتحاد الأوروبي اليوم، ولكن الهجرة الجماعية من البلدان الأكثر فقر ا في شرق أوروبا إلى البلدان الأغنى في غرب أوروبا أثارت مخاوف بريطانيا بشأن قواعد حرية حركة الأشخاص، تعتبر بريطانيا من بين الدول الأعضاء العشرة التي تدفع أكبر المبالغ الى الإتحاد الأوروبي بعد فرنسا

والمانيا . وخلال العامين 2014 و 2015 كانت بولندا أكبر المستفيدين من ميزانية الإتحاد الأوروبي، تليها هنغاريا واليونان .و في عام 2015 ووفق ا لأحدث أرقام المالية العامّة ، وصلت المساهمات الصافية لبريطانيا في ميزانية الإتحاد الأوروبي إلى 11 مليار د.أ.، سنوي" 8.8 مليار باوند" (جوني 2017، 7).

2.3.احداث خروج بريطانيا:

في(23 يونيو 2016)، أجرت المملكة المتحدة استفتاءً تاريخياً بشأن بقائها أو خروجها من الاتحاد الأوروبي، والذي جاء على إثر حملة مكثفة كشفت عن انقسامات شديدة ، وفي يوم الاقتراع، خالف المنتخبون كافة توقعات استطلاعات الرأي والأسواق المالية وحلفاء بريطانيا في الخارج، وصوتوا للخروج من الاتحاد الأوروبي بأغلبية وصلت إلى 51.9 بالمئة ونسبة مشاركة بلغت 72.2 بالمئة، وقد رحبت حملة المغادرة بهذه النتيجة واعتبرتها" يوم استقلال "بريطانيا، أما لمؤيدي البقاء بالاتحاد، فقد جسدت النتيجة غير المتوقعة" انقلابًا على كل ما عهدوه. "انظر**الشكل1**"

ونلخص **الأحداث الرئيسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي" انظر الجدول1**".

3.دوافع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي:

عكس مسار التاريخ، إختارت المملكة المتحدة أن تغادر الإتحاد الأوروبي في خطوة إعتبرها مراقبون أنها سير مناقض لما تطمح له أغلب دول العالم اليوم وهو اللجوء إلى تكتلات إقتصادية كبرى وفق معايير مختلفة لتتمكن من الحفاظ على الحد الأدنى من السيادة الإقتصادية والثقافية والسياسية على مجالها وذلك عبر جملة من الإتفاقيات المؤطرة، قرار أغلب البريطانيين الخروج من الإتحاد الأوروبي لم يضع أمام المسؤولين السياسيين خططا عملية للخروج، فقد كشفت نتائج الإستفتاء أن إحتمال الخروج لم يكن واردا في حسابات المسؤولين ودليل ذلك هو تصريح الوزراء البريطانيين بأن الدخول في نقاش تفاصيل المادة 50 من معاهدة لشبونة لسنة 2007 والمخصصة لكيفية خروج أحد الأعضاء من الإتحاد لم يحدث بعد، لأن فك إرتباطات بريطانيا بالإتحاد الأوروبي لا يمكن القيام بها في أيام معدودة. ومن اهم الدوافع ذلك تتمثل في مايلي:

1.3 ازمة منطقة اليورو2013:

قد اثار قلق بريطانيا الكساد الاقتصادي الذي أصاب أوروبا منذ عام 2008 واضحة بالفعل في تقرير اليونسكو للعلوم 2010 ، خلال سنواتّ الاتحاد الاوروبي الاخيرة وصولاً لعام 2013، ففي عام 2013 وصلت نسبة البطالة بين سكان أوروبا ممن هم في سن العمل إلى 11 % في المتوسط، بزيادة

حوالي 4 %عن النسبة في 2008 .ونسبة البطالة بين الشباب كانت أعلى، فسجلت حوالي 24 %في 2013 أي بزيادة حوالي 8 %عن النسبة في 2008 (هيوجو و ميننا 2015، 146). " **انظرالشكل2** ":

2.3. معاهدة لشبونة على قرار خروج بريطانيا:

لقد أدخلت معاهدة لشبونة تعديلات عديدة على النصوص التي تتيح للإتحاد العمل و التحرك بفعالية وبسهولة أكثر، وأصبحت مؤسسات الإتحاد الرئيسية لصنع القرار الأوروبي تتشكل من المجلس الأوروبي، الذي يعتبر السلطة السياسية الرئيسية والذي يضم رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، كما أتاحت معاهدة لشبونة أيضا فرصة جديدة لتعزيز صلاحيات البرلمان الأوروبي، بإعتباره المؤسسة المنتخبة من قبل مواطني كل بلد وأفسحت المجال أيضا أمام "المواطن الأوروبي" للمشاركة في عمل الإتحاد، بحيث تمت الموافقة على إدخال آلية لتدخل "المواطن الأوروبي" لتحقيق ذلك، تعتمد على توقيع مليون مواطن أوروبي لدعوة المفوضية لتقديم ملتمس أو إقتراح في مجال التشريع للبرلمان حول قضية محددة، ، خصوصا في النواحي الرقابية والتشريعية كالسياسة الزراعية المشتركة وقضايا الموازنة، ومن أهم مهامه أيضا، انتخاب رئيس المفوضية بناء على اقتراح المجلس الأوروبي، كما عززت كذلك سلطة المفوضية الأوروبية وخصوصا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك (ابركان 2016، 174).

غير أن أكبر إنتكاسة عرفها مسار الوحدة الأوروبية تتمثل في حدث تصويت المواطنين البريطانيين بناء على إستفتاء شعبي بتاريخ 23 جوان 2016 على خيار الخروج من الإتحاد الأوروبي، الذي شكل صدمة كبرى لدى القادة الأوروبيين، وبريطانيا هي أول دولة تغادر الإتحاد الأوروبي الذي دخلته في 1973.

3.3.توسع الاتحاد الاوروبي نحو الجوار:

ساهم توسيع الاتحاد بشكل كبير في العقديين الاخيريين وضم دول اوروروبا الشرقية وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق حتى وصل الى 28 دولة في اضعافه بشكل كبير ،حيث اغرى النمو الاقتصادي الكبير وجلب العمالة الوفيرة والرخيصة للقارة العجوز لكنه في ذات الوقت شكل عبئا كبيرا ارهق ميزانيها مع تعثر الكثير من تلك الدول مثل اليونان ،إضافة الى تباين النظم الاقتصادية ومعدلات النمو ومستويات المعيشة لدول الاتحاد مما جعل الدول كبيرة مثل بريطانيا تسعى للتخلص من هذا العبء لذلك كان السبب الاساسي وراء تصويت غالبية البريطانيين وانها ستكون افضل اقتصاديا خارج الاتحاد (تخيت بلا تاريخ، 13-41) .

4.3.العبء المالي الثقيل:

الذي تتحمله المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الاوروبي، حيث بلغ صافي ما تكبدته المملكة المتحدة نحو 8.5 مليار جنيه استرليني في عام 2015 و4.3 مليار جنيه استرليني في عام 2009، ومن المتوقع ان تتأرجح بين 7.3 مليار استرليني و11.2 مليار استرليني سنويا خلال الفترة من عام

2016 الى عام 2020 ، حيث تتحدد مساهمة كل دولة كنسبة من الدخل القومي وضرائب القيمة المضافة والجمارك وضرائب انتاج السكر (تقرير شركة البلاد المالية،مؤسسة بحثية 2016، 3).كما ان الإتحاد الأوروبى كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسومًا على الدول المنضمة إليه كل بحسب قوته الإقتصادية وتعافيه، في حين بريطانيا تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز فى موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التى تثقل كاهل خزينتها التى يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترلينى يوميا (سكينة 2018، 219).

تعتبر المملكة المتحدة الامريكية ثاني اكبر مساهم في ميزانية الاتحاد الاوروبي بعد المانيا،حيث تسلهم المملكة ب 13 مليار جنيه استرليني، فانها لا تستفيد الا ب 6 مليار جنيه استرليني من المشاريع المبرمجة المشتركة مع الاتحاد الاوروبي (عطا الله 2017، 57).

3.5.البروقراطية وتركز سلطة القرار: يعتبر انصار الخروج ان الاتحاد الاوروبي يهدد السيادة البريطانية، يعبر عن ذلك سياسيين محافظين بارزين من حزب كاميرون نفسه مثل عمدة لندن السابق" يوريس جونسون" ووزير العدل" مايكل جوف" يبرر هؤلاء انه وعلى مدار العقد الماضي نقلت سلسلة من معاهدات الاتحاد الاوروبي قدرا متزايدا من السلطة من الدول الاعضاء الى البيروقراطية المركزية للاتحاد الاوروبي في بروكسل المشاكل البيروقراطية الناتجة عن تركز اتخاذ القرارات والتشريعات في بروكسل، حيث ذكرت دراسة Europe Open ان تكلفة اكثر من مئة تشريع اوروبي مكبل يكلف نحو 33.3 مليار جنيه استرليني سنويا، وفق للوزارة الخزانة البريطانية هذه المبلغ هو تكلفة الالتزام مع المئة تشريع وليس صافي التكلفة الاقتصادية او الوفورات الناتجة عن الخروج من الاتحاد (عطا الله 2017، 54).

3.6.الهجرة: تعتبر الهجرة سبب من اسباب الانفصال، فهي تمثل المشكلة الاكبر التي تواجه المجتمع البريطاني من وجهة نظر مؤيدي الخروج، فبريطانيا ترى ان قوانين الاتحاد الاوروبي هي سبب في تدفق المهاجرين اليها، وكذا اثروا على مستوى المعيشة والنسيج الاجتماعي ويشكلون عبئا ماديا على الخدمات العامة لتبلغ قيمته 3.67 مليار جنيه استرليني، وقد طالبت بريطانيا بوضع آلية تحكم في حركة المهاجريين الوافدين اليها من بلدان اوروبا الا ان مطالبها لم تنفذ (عطا الله 2017، 55).

4.الانعكاسات الاقتصادية المتوقعة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي:

اتخذت بريطانيا باختيار أغلب مواطنيها قرارا يسير عكس التاريخ عبر الخروج من الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي يبحث فيه أغلب دول العالم عن تعميق التكتلات الإقليمية التي تنتمي إليها بل وتوسيعه، وقد طرح موضوع الخروج البريطاني من الاتحاد العديد من التساؤلات حول أهمية التكتلات الدولية للوقوف أمام قوة العولمة الاقتصادية والثقافية والحفاظ على الحد الأدنى من القوة والسيادة، كما أن خروج بريطانيا انعكاسات على بريطانيا والاتحاد الأوروبي والعالم تتمثل في ما يلي:

1.4. إنعكاسات خروج بريطانيا على نفسها: ممكن نحصرها في النقاط التالية:

- **انخفاض مؤشرات الاسواق المالية:** مباشرة عقب التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ردت الأسواق المالية العالمية بشكل حاد، مع تراجع الجنيه بأكثر من 10٪ عند نقطة واحدة، ليصل إلى أدنى مستوى له أكثر من 30 عاما، بالنظر إلى الوتيرة الفاترة للانتعاش الاقتصادي العالمي الحالي. (Oliver et Christine 2016, 1)، كما سجّل مؤشر فوتسي 100 –الذي يمثل أعلى الشركات المدرجة في البورصة قيمةً في لندن خسائر بلغت– 120 مليار جنيه إسترليني بين عشية وضحاها، مع انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوى له منذ 31 عاماً مقابل الدولار الأمريكي، وأعلن البنك المركزي الإنجليزي عن خفض معدلات الفائدة بنسبة غير مسبوقة بلغت 0.25 بالمئة، بالإضافة إلى خفض توقعاته للاقتصاد البريطاني في عام 2017بصورة كبيرة)جيمس.(et al. 2017, 9 ,
- **انفصال سكوتلندا عن بريطانيا:** تشهد بريطانيا، عقب نتائج الاستفتاء، الذي قرر البريطانيون خلاله الخروج من الاتحاد الأوروبي، زلزالاً سياسياً ضرب وحدة المملكة المتحدة، إذ أعلنت إسكتلندا أنها ستباشر مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لحماية مصالحها، في وقت لا تزال هزاته الارتدادية تضرب الأحزاب الكبرى، حيث أحدثت شرخاً كبيراً في حزب العمال الذي بدأت صفوفه وحكومة الظل التابعة له في التداعي، في وقت ارتفع عدد الموقعين على عريضة تطالب بإجراء استفتاء جديد إلى ثلاثة ملايين توقيع (طه 2016، 24). ومن أشد التبعات خطرا على بريطانيا هو إنفصال سكوتلندا، ورغم أن التصويت الذي جرى عام 2014 منع الإنفصال عن بريطانيا، وصرَّح أكثر من مسؤول أسكتلندي عن إستمرار التعاون مع الإتحاد بمعزل عن قرار بريطانيا، وهذا يشير إلى أن أسكتلندا وضعت قدمها الأولى على طريق الإنفصال. (Report Arab Center for Research and Policy Studies 2016, 3)
- **خيارات العلاقات التجارية:** حين تترك بريطانيا النادي الأوروبي تصبح ليست دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، سيعني عليها أن تعيد التفاوض بشأن العديد من الإتفاقات الثنائية مع الإتحاد الأوروبي، ستفقد إمكانية الوصول إلى السوق الواحدة من ناحية أخرى، ولن تساهم في ميزانية الإتحاد الأوروبي، و تحررها من هذه المتطلبات، ستكون قادرة على تحديد أي مستوى من الواردات كما أنها ستواجه أيضا تعريفات تصديرية أعلى على بعض السلع ولن تتمكن من الوصول إليها إلى السوق الواحدة (UNITED KINGDOM SELECTED ISSUES 2016، 8).بعد الخروج يمكنها أن تختار النموذج السويسري للإتفاقيات التجارية الثنائية أو النموذج الكندي للإتفاقيات التجارية الثنائيّة، أمّا إذا اختارت نموذج" منظمة التجارة العالميّة"، فستحاول بريطانيا أن تبني علاقة إستثنائيّة منظّمة أوعلاقة تجارية يتم التفاوض بشأنها بشكل إستثنائي مع السوق الأوروبية، وهذا يعني أنه سيتوجّب عليها دفع رسوم على المعاملات التجارية مع الإتحاد الأوروبي (جوني 2017، 4).

وكذا إتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي التي تجري المفاوضات حاليا بشأنها بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ستؤدي الى إنشاء أكبر منطقة تجارة حرة فى العالم، وستتسبب في تدني قيمة الواردات الأمريكية إلى بريطانيا وتؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات البريطانية إلى الولايات المتحدة، وبعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، فإنها لن تكون جزء ا من إتفاقية الشراكة المذكورة وبالتالي سيتعين عليها التفاوض فرديا مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الإتفاقيات التجارية من أجل زيادة صادراتها إلى هذه الأخيرة (تقرير شركة البلاد المالية،مؤسسة بحثية 2016، 7).

- **ضعف نمو الاقتصاد البريطاني:** تشير دراسات مختلفة إلى أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيخفض الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة بين −1.3٪ و −5.5٪ سنويا على المدى القصير (2020) وبين −1.2٪ و −7.5٪ سنويا على المدى الطويل (2030)، تقديرات خسارة الدخل السنوية لكل أسرة في المملكة المتحدة تتراوح بين 600 جنيه استرليني (حوالي 900 دولار) و20000 جنيه إسترليني (حوالي 7500 دولار أمريكي) (James K. Jackson 2016، 2). حقق الاقتصاد البريطاني ايضا ابطا وتيرة للنمو ضمن دول الاتحاد الاوروبي خلال الربع الاول من عام 2017، بل يعد من اسوء الاقتصاديات الكبرى اداء خلال هذا الربع، حيث نما الناتج الاجمالي المحلي بنسبة 0.2 بالمئة فقط متراجعا بشكل قوي عن النمو المحقق خلال الربع الاخير من عام 2016 بنسبة .0.7 بالمئة ويعود ذلك التباطؤ الى حد كبير لارتفاع الاسعار في اعقاب التصويت على الخروج من الاتحاد الاوروبي مما اثر على الانفاق الاستهلاكي. وتؤكد هذه الارقام ان المرونة التي اتسم بها الاقتصاد قد بدات في التلاشي مع الارتفاع التضخم مما يضع المستهلكين تحت الضغط. وخلال الربع الثاني من 2017،سجل الاستهلاك الخاص تباطؤ اقوى مما كان متوقعا بعد مساهمته في دعم النمو الاقتصادي نهاية العام 2016، ليسجل الاقتصاد نموا بنسبة 0.3 المئة فقط وربما يعود ضعف الاستهلاك الى الجنيه الاسترليني الضعيف والذي كان له بالغ الاثر على ميزانيات الاسر. وتشير توقعات المعهد الوطني للابحاث الاقتصادية والاجتماعية الى نمو الاقتصاد بنسبة 1.7 بالمئة خلال عام 2017، وذلك ليسجل الاقتصاد تباطؤ بعد ان سجل نموا بنسبة 1.8 بالمئة خلال عام 2016 ليعكس في ارقام التضخم منذ التصويت على مغادرة الاتحاد الاوروبي. "انظر **الشكل3**":
- **تجارة الخدمات المالية:** تشكّل الخدمات المالية نسبة 9,6 ٪ من إجمالي صادرات بريطانيا، حيث يعود 41 ٪ منها إلى الاتحاد الأوروبي، ويمثل قطاع التأمين نسبة 4.3 ٪ من إجمالي صادرات بريطانيا، يذهب 18 ٪ منها إلى الاتحاد الأوروبي و إذا أصبحت بريطانيا خارج الإتحاد فإن الشركات البريطانية ستخسر الحق في إستعمال" جواز السفر المالي "الذي يخوّل المؤسسات المالية البريطانية " البنوك وشركات التأمين ومدراء الأصول" من أن تبيع الخدمات المالية وتنشئ فروع

حيثما شاءت في الاتحاد الأوروبي دون أن يتمكن أي بلد آخر أن يفرض عليها متطلبات مختلفة أو إضافية والمؤسسات المالية البريطانية لن تعود قادرة على تحرير تجارة الخدمات المالية التي تنافس فيها بريطانيا بشكل خاص وستضعف بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي (جوني 2017، 9) ، وقد واجه الإقتصاد البريطاني الصدمة الأولى الناجمة عن التصويت لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، إذ بلغ سعر الباوند أدنى مستوياته منذ 30 سنة ، حيث إنخفض سعره من 1.507دولار قبل إستفتاء 23 حزيران 2016 بنسبة تبلغ % 10 ، لتصل قيمته الى 1.37 دولار في 25 حزيران 2016 بعد تاريخ الإستفتاء ، واستمر الباوند في الإنخفاض ليصل إلى 1.244 د.أ، وفقدت بريطانيا تصنيفها الإئتماني الأعلى AAA وبالتالي سترتفع كلفة الاقتراض الحكومي . وعمد بنك إنجلترا إلى تخفيض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها، من 0.5 ٪ إلى 0.25 ٪ وهو التخفيض الأول في الفوائد منذ عام 2009 بعد الإستفتاء (جوني 2017، 10).

- **التجارة بين بريطانيا والاتحاد الاوروبي:** لدى الاتحاد الأوروبي فائض كبير في تجارة السلع مع المملكة المتحدة (126 مليار دولار أمريكي في عام 2018)، لذا، فليس من المستغرب أن يكون كبير المفاوضين في الاتحاد الأوروبي ، ظل لدى الاتحاد الأوروبي عجز مستمر في تجارة الخدمات مع المملكة المتحدة (37- مليار دولار أمريكي في عام 2018)، في الواقع، ظلت مدينة لندن على مدى التاريخ تقدم الخدمات المالية والمهنية بشكل سلس إلى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. وتميل اتفاقات التجارة الدولية إلى عقد تفاهمات أقل بشأن فتح الأسواق للتجارة في الخدمات عما تفعله بالنسبة للسلع، كما أنه من الواضح أن عواصم أوروبية أخرى تعمل جاهدة بالفعل لجذب الأعمال بعيداً عن لندن. "انظر**الشكل4**"

2.4..خروج بريطانيا وتأثيره على الاتحاد الأوروبي: يعتبر خروج بريطانيا أقوى ضربة تلقاها الإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه وخاصة أن القرار البريطاني يأتي في أحنك الظروف التي يمر بها الإتحاد الأوروبي، من أزمة اللاجئين إلى الأزمة الإقتصادية في اليونان مروراً بالأزمة الأوكرانية، كل هذه المشاكل تطلب المزيد من التعاون والتنسيق، ولهذا فخروج بريطانيا من الإتحاد يصعب المهمة على باقي الدول وخاصة الكبيرة وذات النفوذ كألمانيا وفرنسا.

- **العلاقات الاقتصادية التجارية الدولية:** يقترن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بمزيد من الاحتكاك في العلاقات الاقتصادية، فسوف تترتب عليه تكاليف يتكبدها الطرفان، على نحو ما أشارت إليها دراسة أجراها خبراء في صندوق النقد الدولي بعنوان" سياسات منطقة اليورو ".ومقارنة بسيناريو عدم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن إجمالي الناتج المحلي لبلدان الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين(البلدان الأعضاء الباقية بعد خروج المملكة المتحدة) سينخفض على المدى الطويل بما يصل إلى % 0,8 إذا أعقب خروج بريطانيا اتفاق قياسي حول التجارة الحرة . وسيصل الانخفاض إلى1,5%في حالة عدم الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية. "انظر **شكل5**"

- **العلاقة التجارية بين بريطانيا والاتحاد الاوروبي:** وتذهب حوالي 44 % من صادرات بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي ، أي ما يعادل 279.56 مليار دولار ،وتذهب وحوالي 56 % من صادرات بريطانيا الى باقي أنحاء العالم أي ما يعادل 355.80 مليار دولار . بلغت قيمة واردات بريطانيا من الإتحاد الأوروبي حوالي. 360.9 مليار دولار . أما قيمة واردات بريطانيا من بقية دول العالم فبلغت حوالي 317.5مليار دولار . وبلغ العجز في الميزان التجاري بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي سنة 2015 ما يقارب 81.34 مليار د.أ لصالح الإتحاد الأوروبي. "انظر الشكل**6** " . من خلال "الشكل رقم 7 " يظهر العجز في الميزان التجاري بين دول الإتحاد الأوروبي وبريطانيا (الدول المبينة باللون الأحمر لديها فائض في الميزان التجاري مع بريطانيا اما الدول المبينة بالأزرق فلديها عجز في الميزان التجاري مع بريطانيا. ان المانيا لديها أكبر فائض في الميزان التجاري لصالحها مع بريطانيا إذ بلغت قيمته ما يقارب ل 32.24 مليار دولار اميركي لسنة2015.
- **ضعف اسواق منطقة اليورو:** وشهدت أسواق منطقة اليورو اضطرابات مماثلة على الأمد القصير : حيث انخفضت السوق في ألمانيا بنسبة6.8 بالمئة وفي إيطاليا وإسبانيا بنسبة 12.5 بالمئة 7 . ومع ذلك، فإن الأثر طويل الأمد لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي لا يزال غير واضح، خاصة في ظل شكوك رجال الأعمال والمستثمرين حيال المستقبل)جيمس .et al , 2017, 9)
- **استحواذ دول الاتحاد على المركز المالي:** بدأ بعض الموظفين بمغادرة بريطانيا خشية من تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي والسعي إلى الإستقرار في ايرلندا، وكشفت شركة إحصائية باسم" القوى العاملة "أن الطلب على الوظائف المالية في "دبلن"، عاصمة أيرلندا، قد إرتفع إلى مستوى قياسي بلغ 800 ٪ بعد التصويت على خروج ،ويبدو أن لندن بدأت تفقد موقعها كمركز مالي وعاصمة مالية للبنوك، إذ أعلن عدد من الشركات المالية والمصارف أنهم يعتزمون نقل عملياتهم المالية إلى بلدان أخرى في أوروبا .(جوني 2017، 11).
- **خسارة خامس اكبر اقتصاد في العالم :** بريطانيا هي ثالث دولة عضو في الإتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان، وتشكل 12.76٪ من مجموع السكان الإتحاد الأوروبي ، وهذا يجعل المملكة المتحدة عنصر مؤثرا في مجلس الأوروبي الإتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي (Oliver et Christine 2016, 1-7). سيخسر الإتحاد الأوروبي خامس أكبر إقتصاد في العالم وثاني أكبر إقتصاد في الإتحاد الأوروبي، كانت لبريطانيا المساهمة في ميزانية الإتحاد الأوروبي أقل بقليل من 8.5 مليار جنيه إسترليني في عام 2015، وشكلت التجارة مع الإتحاد الأوروبي 44.6٪ من إجمالي صادرات المملكة المتحدة من السلع و 53.2٪ من وارداتها من السلع والخدمات في عام 2014 (James K. Jackson 2016، 4).

ان "**الشكل رقم 8**" يوضح اهمية الاقتصاد البريطاني بالنسبة للاتحاد الاوروبي:

ان بريطانيا تمثل حوالى سدس إقتصاد الإتحاد الأوروبي، وهو تقريبا نفس ما شكلته كاليفورنيا وفرجينيا في الولايات المتحدة ، أن بريطانيا تساهم ب16.2 % من الناتج المحلي للإتحاد الأوروبي أي تحتل المرتبة الثانية بعد ألمانيا مقارنة مع بقية الأعضاء من الإتحاد (حسين 2016، 2).

الشكل1: النتائج الوطنية للتصويت حول خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي

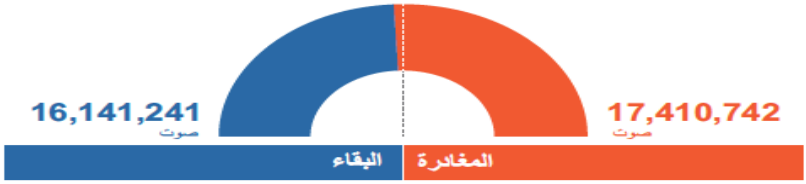

المصدر: جيمس بلاك،اليكس هول،كيت كوكس واخرون، **الدفاع والامن بعد خروج المملكة من الاتحاد الاوروبي**، تقرير لاستعراض العام، مؤسسة RAND، المملكة المتحدة،2017،ص7.

الجدول1: الأحداث الرئيسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي

التاريخ	الاحداث
23 يوليو 2016	التصويت على مغادرة بريطانيا بنسبة51.9 بالمئة
6ديسمبر 2016	تحديد عملية مفاوضات من كبير المفاوضين الاوروبيين
يناير 2017	اعلان خطة الخروج والاهداف
29 مارس 2017	تفعيل المادة 50
11 سبتمبر 2017	تصويت الانسحاب للمرة الثانية
2009	بدء سريان معاهدة لشبونة
29 جانفي 2020	قرار خروج بريطانيا ودخول في المرحلة الانتقالية

المصدر :من اعداد:الباحثين

الشكل2:الدين الحكومي الى نسبة الناتج المحلي الاجمالي لعدد من بلدان الاتحاد الاوروبي 2008-2013" بالمئة."

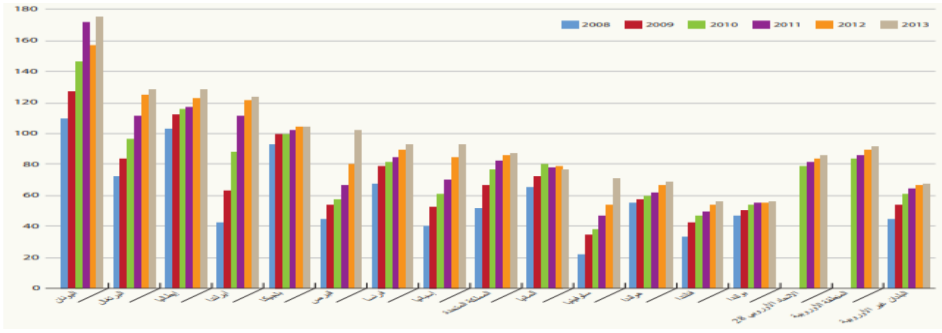

المصدر:هيوجو هوالندرز، مينا كانرفا، الاتحاد الاوروبي، تقرير اليونسكو للعلوم،2015/2012،ص146.

الشكل3: معدل نمو الاقتصاد بريطانيا

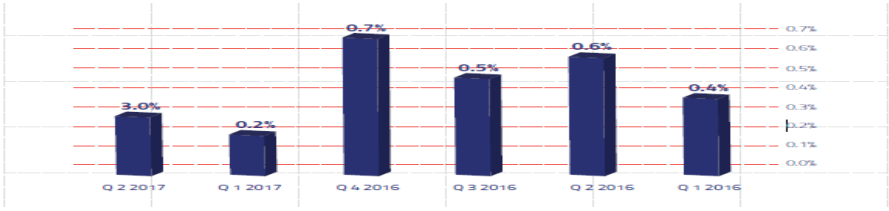

المصدر: تقرير الاداء الاقتصادي العالمي،Global Market ،لندن،النصف الاول من عام 2017،ص28

الشكل4: مستوى التجارة بين بريطانيا والاتحاد الاوروبي

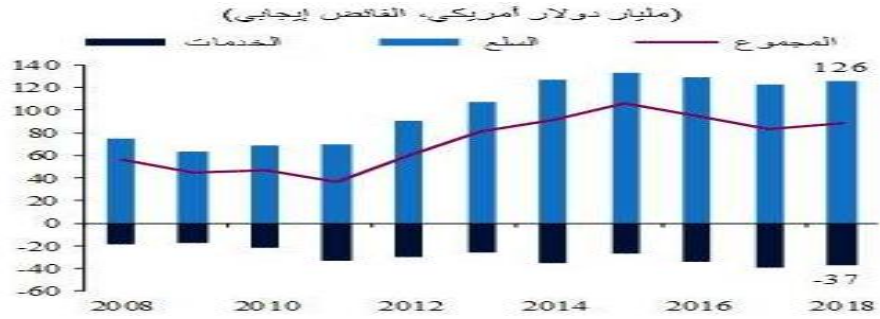

source:https://www.qnb.com/sites/qnb/qnbglobal/ar/areconomics22dec19news#

الشكل5: تراجع مستوى الناتج مقارنة بسيناريو عدم خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي على المدى الطويل.

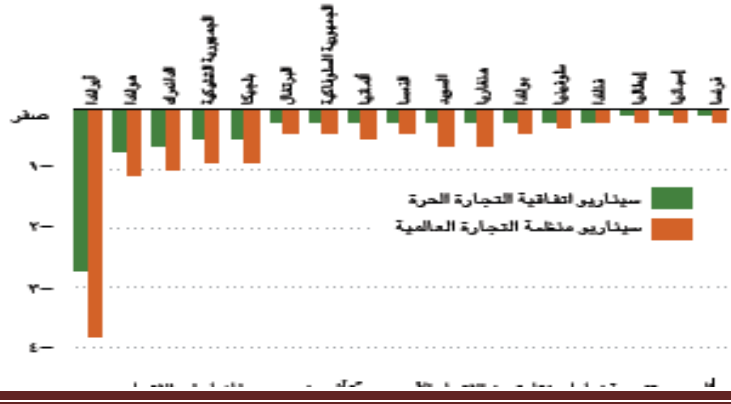

المصدر: التقرير السنوي للصندوق النقد الدولي،2019،ص23.

الشكل6: صادرات بريطانيا الى الاتحاد الاوروبي ودول العالم خلال الفترة 2000-2016

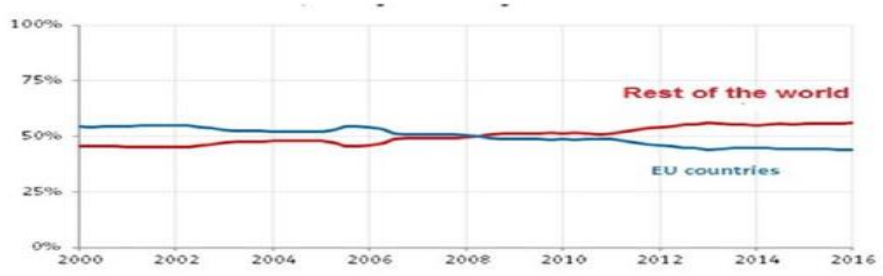

المصدر: بسام جوني، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، وزارة الصناعة الجمهورية اللبنانية، شباط 2017،ص04.

الشكل7: الميزان التجاري بين بريطانيا ودول الاتحاد الاوروبي

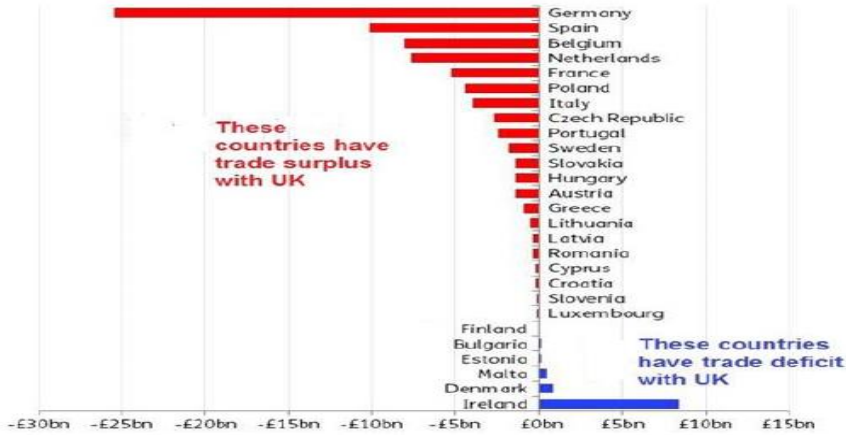

المصدر: بسام جوني، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، وزارة الصناعة الجمهورية اللبنانية، شباط 2017،ص5.

الشكل رقم8: بريطانيا تمثل سدس الاقتصاد الاتحاد الاوروبي

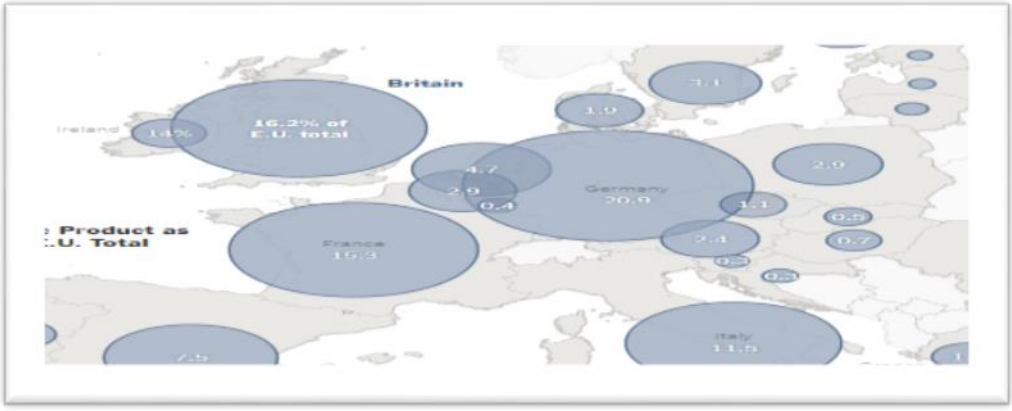

Source: KARL RUSSELL and JASMINE C, Fallout From Britain's Exit :Markets, Immigration and Trade, The New York Times, The New York, 23JUNE 2016,p1.

4. تحليل النتائج:

يعتبر خروج بريطانيا أقوى ضربة تلقاها الإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه وخاصة أن القرار البريطاني يأتي في أحنك الظروف التي يمر بها الإتحاد الأوروبي، ولهذا فخروج بريطانيا من الإتحاد يصعب المهمة على باقي الدول وخاصة الكبيرة وذات النفوذ كألمانيا وفرنسا، تعتبر المملكة المتحدة الامريكية ثاني اكبر مساهم في ميزانية الاتحاد الاوروبي بعد المانيا يقترن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بمزيد من الاحتكاك في العلاقات الاقتصادية، فسوف تترتب عليه تكاليف يتكبدها الطرفان من اهم الخسائر الطرفان في ما يلي :

- واجه الإقتصاد البريطاني الصدمة الأولى الناجمة عن التصويت لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، إذ بلغ سعرالباوند أدنى مستوياته منذ 30 سنة ، حيث إنخفض سعره من 1.507 دولار قبل إستفتاء 23 حزيران 2016 .

- لدى الاتحاد الأوروبي فائض كبير في تجارة السلع مع المملكة المتحدة (126 مليار دولار أمريكي في عام 2018)، لذا، فليس من المستغرب أن يكون كبير المفاوضين في الاتحاد الأوروبي ، ظل لدى الاتحاد الأوروبي عجز مستمر في تجارة الخدمات مع المملكة المتحدة (37- مليار دولار أمريكي في عام 2018).

خاتمة:

من خلال ماسبق توصلنا الى مايلي:

- أدى قرار خامس قوة إقتصادية في العالم إلى تراجع الأسواق والجنيه الإسترليني وإلى إعلان "بنك إنكلترا" إستعداده لضخ 250 مليار جني (326 مليار يورو) في الأسواق لضمان توفر السيولة، ويشكل قرار البريطانيين تنكرا للإتحاد الذي يعاني من أزمة الهجرة ومن التباطؤ الإقتصادي.
- فقد الإتحاد الاوروبي أحد اعضائه الفاعليين للمرة الأولى في تاريخه، اذ أن خروج بريطانيا من التكتل الأوروبي ستكون له بالفعل تأثيرات سياسية وإقتصادية ومالية، لقد أوضح البنك المركزي الأوروبي، إن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سوف يكون له تأثير كبير على المركز المالي بمدينة لندن .
- فشل الاتحاد الاوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل بالبنك المركزي الاوروبي حل معضلات هيكلة في الاقتصادات الاوروبية هذا جعل الجميع امام استحقاق المسالة القاسية من قبل مجتمعاتها.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

سكينة حملاوي، انعكاسات الازمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الاقليمية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. بسكرة–الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، 2018.

ابركان محمد، الاتحاد الأوروبي ..من التكتل والاندماج إلى الضعف والتفكك، صحيفة دليل الريف ، المغرب، 27جوان 2016.

طه امجد، والوكالات، لندن،خروج بريطانيا يعصف حزب العمال، جريدة البيان، العدد 13518 ، 24 يونيو 2016 .

عطا الله, محمد احمد ايوب ، التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي،: جامعة الازهر، غزة ، 2017.

فريد, ابرادشة، الاتحاد الأوربي بعد خروج بريطانيا: بين تحديات الاستمرار ومخاوف التفكك، مجلة الجيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد12 ، نوفمبر 2017.

هيوجو هوالندرز، كانرفا ميننا، الاتحاد الاوروبي، تقرير اليونسكو للعلوم ، 2015
تخيت جهان برسوم، دراسة عن خروج انجلترا"المملكة المتحدة"من الاتحاد الاوروبي والنتائج المترتبة على ذلك،وزارة المالية،قطاع مكتب الوزير الادارة المركزية لمركز المعلومات والتوثيق،الادارة العامة للمعلومات والاحصاء، بدون تاريخ.
تقرير شركة البلاد المالية،مؤسسة بحثية .تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، الرياض، شركة البلاد المالية،مؤسسة بحثية، 2016.
تقرير شركة البلاد المالية،مؤسسة بحثي ،تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، الرياض، 2016.
جوني بسام ،خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، وزارة الصناعة الجمهورية اللبانية، 2017 .
جيمس بلاك ، هول اليكس ,كوكس كيت ,واخرون .الدفاع والامن بعد خروج المملكة من الاتحاد الاوروبي، المملكة المتحدة، تقرير لاستعراض العام،مؤسسة RAND ,2017 .
حسين نيفين، تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اقتصاد الامارات، وزارة الاقتصاد ، الامارات العربية المتحدة ,2016 .

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

James K. Jackson, Shayerah Ilias Akhtar ,Derek E. Mix. ,Economic Implications of a United Kingdom Exit from the European Union,. Congressional Research Service, 2016.
Oliver, Patel , et Reh Christine . Brexit: The Consequences for the EU's. ,UCL European institute Constitution Unit Briefing Paper, 2016.
Report Arab Center for Research and Policy Studies. Britain's Exit from the European Union: Implications and Possible Future Relations . Arab Center for Research and Policy Studies, 2016.
UNITED KINGDOM SELECTED ISSUES. International Monetary Fund. IMF Country Report No 16/169, 2016.